

Distr.: General
10 September 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه نسخة من الرسالة الموجهة إلى رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع
المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها والمناطق التي تطالب بها الدولتان
المتفاوضتان.

يرجى قبول هذه الرسالة كوثيقة لتعميمها على جميع أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) فرانسيس نزارلو

نائب الممثل الدائم

القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق

140912 130912 12-50262 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

المناطق المتنازع عليها والمطالب بها

أكتب في هذا الوقت فيما يتعلق بالموضوع المشار إليه أعلاه لكي أعرب عن قلق حكومتي المتزايد إزاء ما يلي:

(١) عدم إجراء أي مناقشة في المفاوضات بشأن وجود آلية جديدة وعملية لتسوية وضع المناطق المطالب بها على طول الحدود؛

(٢) البيانات التي صدرت مؤخرا عن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وحكومة السودان ومفادها أن جمهورية جنوب السودان وافقت على استبعاد معاملة المناطق المطالب بها من إطار عملية فريق خبراء الاتحاد الأفريقي المعني بالحدود الذي يجري حاليا وضع اختصاصاته.

ومن الجدير بالذكر، أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد عهدا إلى كلا الدولتين، وإلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ كميسر لهذه المفاوضات الثنائية، بالتفاوض على "تسوية وضع المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها"، (الفقرة ١٣ '٣' من البلاغ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الصادر عن مجلس السلام والأمن، والفقرة ٢ '٣' من قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢) المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٢). ولم تطالب ولاية مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإيلاء الأولوية لأي من فتحي المناطق المتنازع عليها أو معاملتها بصورة منفصلة. وحتى تاريخه، ما فتئ السودان يرفض باستمرار، في انتهاك خطير لهذه الولاية، التفاوض على أي آلية للتسوية السلمية لمعالجة وضع المناطق المطالب بها.

وحتى الآن، ما فتئ فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ يقدم إلى الطرفين وثائق عدة تتصل بالحدود. وكما تعلمون، فإن الفريق لم يعلن في أي وثيقة من هذه الوثائق عن أي عملية جديدة للمناطق المطالب بها. وكانت الوثائق تركز في المقام الأول على تسوية وضع المناطق المتنازع عليها وتحيل تسوية المناطق المطالب بها إلى ما لا يزيد إلا قليلا عن تبادل المعلومات بين الطرفين وإلى إجراء سلسلة أخرى من جولات المفاوضات لمجرد تحديد عملية التسوية التي عهد إلى الطرفين بالاضطلاع بها بحلول ٢ آب/أغسطس، والآن بحلول ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وليس هناك أي مسألة ترتبط بمجد زمني ولم يقدم أي شيء

لكفالة اتخاذ أي قرار عمليا. وفي كل مناسبة استلمنا فيها أي وثيقة من هذا القبيل من الفريق، كان وفد جمهورية جنوب السودان يثير هذه المخاوف معكم ومع فريقكم.

إن هذا الوضع غير مقبول إذا كان يتعين علينا الامتثال لولاية مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإحلال السلام والأمن في منطقة الحدود التي ستظل فيها المناطق المطالب بها دون حل ومدججة بالسلاح (حتى بعد تنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح، إذا وافقت حكومة السودان أخيرا على الخريطة الأمنية التي قررها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة).

وعلاوة على ذلك، فإن عدم التصدي لمعالجة المناطق المطالب بها قد تفاقم من جراء قيام فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مؤخرا بتقديم اختصاصات لعملية الاتحاد الأفريقي المتفق عليها لفريق الخبراء المعني بالحدود. ومنذ البداية، عندما أثار فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مسألة إجراء مفاوضات جديدة يتولى فريق الخبراء المعني بالحدود تسييرها - التي برزت عندئذ بشكل أكثر تحديدا في عملية الفريق - فإن جمهورية جنوب السودان أعلنت باستمرار بأن أي آلية من هذا القبيل لا بد وأن تتطرق لمسألة المناطق المطالب بها أيضا. وعلى الرغم من أنه يمكن إيلاء الأولوية للمناطق المتنازع عليها، فإنه في حال عدم وجود آلية موازية ومماثلة أخرى للمناطق المطالب بها، يتعين أن تدرج المناطق المطالب بها في عملية الفريق أيضا.

وقد تم إبلاغ هذا الموقف على سبيل المثال بكل وضوح في التعليقات التي قدمها وفد جمهورية جنوب السودان والإضافات بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على مقترح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بشأن "إبرام اتفاق بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان بشأن تسوية وضع المناطق المتنازع عليها والمسائل المتصلة بها". وفي هذه التعليقات والإضافات، اضطرت جمهورية جنوب السودان أن تضيف جميع الإشارات المحذوفة إلى المناطق المطالب بها. وعلاوة على ذلك، لدى اختتام الجولة الأخيرة من المفاوضات في ٤ آب/أغسطس، التقى الفريق المفاوض التابع لجمهورية جنوب السودان بشأن الحدود - بما في ذلك كبير المفاوضين - بفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وبثلاثة من أعضائه المختارين لعملية الفريق. وفي ختام ذلك الاجتماع، أوضح كبير مفاوضي جمهورية جنوب السودان أن وفد جمهورية جنوب السودان بحاجة إلى الموافقة على اختصاصات عملية الفريق وأنه على الرغم من أن جمهورية جنوب السودان وافقت على

تطبيق هذه الآلية على المناطق المتنازع عليها، فإن الاختصاصات ينبغي أن تنص على أن عملية الفريق تنطبق أيضا على المناطق المطالب بها.

ومع ذلك، فإنه عندما قدم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ المشروع الأول لاختصاصات عملية الفريق إلى الطرفين (مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢)، فإن المشروع لم يأت على ذكر المناطق المطالب بها دون توضيح سبب هذا الإسقاط. ولهذا السبب، قام مايكل ماكوسي رئيس فريق المفاوضين التابع لجمهورية جنوب السودان بشأن الحدود، بعد أن ناقش المسألة مع كبير المفاوضين التابع لجمهورية جنوب السودان، بتوجيه رسالة إليكم بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢. وقد ألححت رسالته إلى خيبة أمل حكومتي إزاء إشارة الاختصاصات إلى ما يلي: "كان من المفروض، حسبما تم الاتفاق عليه، أن يقوم الخبراء بإعداد رأي غير ملزم بشأن وضع المناطق المتنازع عليها والمطالب بها، وليس على المناطق الخمس المتنازع عليها فقط". وعلق الوزير أيضا بأن "الاختصاصات تهمل تماما المناطق المطالب بها" وطلب تعديل الاختصاصات تبعا لذلك. وبالفعل، ونظرا لسجل المبادلات الشفوية والخطية بشأن هذه المسألة (وبعضها مبين بالتفصيل في هذه الرسالة)، فإن ردكم اللاحق المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢ الذي يذكر أنه لم تجر في المفاوضات حول عملية الفريق، أي مناقشة في ذلك السياق بشأن "ما إذا كان ينبغي أن تشمل ولاية هذه العملية المناطق المطالب بها" هو أمر محير، مثلما كانت الملاحظات التي أبدتها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أثناء هذه الجولة الأخيرة من المفاوضات بأن جمهورية جنوب السودان وافقت على استبعاد المناطق المطالب بها من عملية فريق خبراء الاتحاد الأفريقي المعني بالحدود محيرة أيضا.

وفي ضوء ما تقدم، فإن البيانات التي أدلى بها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والسودان مؤخرا ومفادها أن وفد جمهورية جنوب السودان وافق على استبعاد المناطق المطالب بها من عملية فريق خبراء الاتحاد الأفريقي المعني بالحدود (دون تقديم آلية مماثلة بشأن المناطق المطالب بها حتى الآن) وأن قيام وفد جمهورية جنوب السودان بإثارة المسألة الآن يثير عقبات أمام تسوية المناطق المتنازع عليها، غير صحيحة وغير مقبولة البتة. ولا تفيد هذه البيانات هذه المفاوضات في شيء ولا يمكن أن تشكل أساسا لتقريرنا من الامتثال لولاية مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا أن تكون ذريعة للتقليل من شأن الواقع المتمثل في أن حكومة السودان لا تزال ترفض أن تعترف بآلية لتسوية الوضع النهائي للمناطق المطالب بها بالوسائل السلمية، ناهيك عن التفاوض بشأنها.

وينبغي ألا يُعتبر فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، نظرا للولاية التي كلفه بها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبوصفه ميسرا حياديا، على أنه ميسر لعدم امتثال السودان بعدم تيسيره أيضا للتوصل إلى حل جدي وعملي لتسوية المناطق المطالب بها نهائيا. ويطلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أن يقوم بمعالجة المناطق المطالب بها بنفس الجدية التي يوليها للمناطق المتنازع عليها. وهذا هو كل ما يطلبه وفد جمهورية جنوب السودان من الفريق.

وأرجو أن تتأكدوا من أن حكومة جنوب السودان متمسكة بموافقتها على تقديم التسوية المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها إلى عملية فريق خبراء الاتحاد الأفريقي المعني بالحدود كخطوة نهائية للتوصل إلى حل نهائي للمناطق في غضون فترة محددة وقبل اللجوء بعدها إلى التحكيم (إذا استدعت الضرورة). بيد أن هذه الموافقة لم تقدم على حساب استبعاد المناطق المطالب بها من هذه العملية إذا لم يُتفق على آلية مماثلة بشأنها. وتتطلع جمهورية جنوب السودان حاليا إلى تلقي اختصاصات منقحة لعملية الفريق تشمل المناطق المطالب بها، أو مقترح جديد يتضمن عملية جديدة ومتطورة ومحددة زمنيا لتسوية المناطق المطالب بها بالوسائل السلمية. وينبغي أن يترافق الاتفاق بشأن تسوية المناطق المطالب بها بالاتفاق على تسوية المناطق المتنازع عليها سواء تم إرسالها إلى عملية فريق خبراء الاتحاد الأفريقي المعني بالحدود، أو عوملت على قدم المساواة من خلال عمليتين مختلفتين لكن مناسبتين تماما.

ولن يتم تهدئة الأخطار التي تهدد السلام والأمن على طول الحدود المشتركة بين جمهورية جنوب السودان والسودان إلا إذا عولجت جميع المناطق المتنازع عليها. ولهذا السبب، فإن وفد جمهورية جنوب السودان على استعداد لكي يواصل المساهمة بحسن نية في مساعدة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ على التوصل إلى حل للوضع النهائي للمناطق المتنازع عليها والمناطق المطالب بها وفقا للولاية التي أنيطت به وقبل الموعد النهائي الذي حدده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(توقيع) دينغ ألور كول

وزير شؤون مجلس الوزراء

كبير المفاوضين بالنيابة لجمهورية جنوب السودان